منتزه الزوراء متنفس العائلة البغدادية ايام العطل.. أف ب

البصرة تخطط لإنشاء محطة بحرية لتوليد الكهرباء

□ البصرة / المدى

أعلنت محافظة البصرة، أمس الجمعة، عن التخطيط لإنشاء محطة بحرية عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية من المقرر نصبها في منطقة ساحلية مطلة على الخليج، داعية في الوقت نفسه الحكومة المركزية إلى السماح لها بالتعاقد مع شركة عالمية لتنفيذ المشروع. وقال مستشار محافظ البصرة لشؤون الطاقة منذر هاشم إن "الحكومة المحلية في البصرة باشرت بالتخطيط السريع لإنشاء محطة بحرية عملاقة لتوليد الكهرباء تبلغ طاقتها الإنتاجية ثلاثة آلاف ميغاواط"، مبيناً أن "المحطة ستنشأ في منطقة ساحلية مطلة على شمال الخليج العربي كونها ستعمل بالاستفادة من مياه البحر". وأضاف هاشم أن "المحطة ستنتج بالإضافة الى الطاقة الكهربائية ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف متر مكعب من المياه الصالحة للشرب يومياً"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنها "ستسد حاجة البصرة بالكامل من الطاقة الكهربائية". وأوضح مستشار محافظ البصرة لشؤون الطاقة أن "المشروع سيقدم رسمياً إلى مجلس المحافظة الأسبوع المقبل للمصادقة عليه تمهيداً للبدء بتنفيذه"، لافتاً إلى أن "دراسة الجدوى الخاصة بالمحطة تفيد بأنها ستنجز خلال ثلاث سنوات".

وأكد هاشم أن "المشروع أكبر من إمكانيات الشركات المحلية لذا سيتم التعاقد مع شركة عالمية لتنفيذه بعد استكمال الإجراءات القانونية"، موضحاً أن "العائق الوحيد أمام المشروع وجود ضوابط وضعتها الحكومة المركزية تمنع الحكومات المحلية في المحافظات من التعاقد على إنشاء محطات كهربائية تزيد طاقتها الإنتاجية عن ٣٠ ميغاواط".

عاطلون في كربلاء: نعيش معاناة يومية

□ كربلاء / علي العلاوي

يبحث الكثير من العاطلين عن فرص عمل توفر لهم قوت يومهم وتحفظ لهم كرامتهم لان الخبر كما يقول آخرون من العاطلين ليس المال فقط بل هي الكرامة التي قد تسكت أبواقها إذا ما كان الجوع أقوى. ويشير الخريج محمد صالح ان العطل يعني انتهاء جزء من شيء إن كان جمادا أو أنسانا ولأننا عاطلون عن العمل فان الوطن يعيش مأساة فيما نحن نعيش معاناتنا اليومية ..ويضيف أن مركز التدريب المهني الذي تم افتتاحه في كربلاء ربما جزء من صيانة يريدها البلد لأجزائه العاطلة ولكن أتنفع الترقيعات التي لا تبحث عن حلول جذرية ؟ ربما يفكر صالح بالإصلاح ولكن على الجهة الأخرى ثمة أناس كانوا حتى وقت قريب يعملون ويحصلون على اجر يومهم ويعيلون بالمال عوائلهم إلا أنهم انظموا إلى طابور العاطلين عن العمل بسبب الظروف التي يمر بها العراق بتوقف غالبية المصانع والمعامل إضافة إلى اندثار بعض المهن وإغراق السوق ببضائع من مختلف المناشئ ، إضافة إلى عدم وجود آلية واضحة للتعيين وخصوصا لخريجي الكليات والمعاهد الذين وجدوا أنفسهم أمام وضع لا يحسدون عليه. ويؤكد جواد مهدي من أن سقوط النظام فتح الحدود ولكنه فتح اثرا كثيرا ولا اعلم ما هي الفائدة التي جناها السياسيون الجدد من فتح الحدود لتدخل بضائع رديئة استهلك قدرة العراقي الذي يتمتع لوقت قصير ببحبوحة زيادة المال والانفتاح إلا إن الأمر انعكس سلبا على واقعنا مما جعل البضائع الرديئة والرخيصة الأسعار تغزو الأسواق كغزوة جراد فأكلت مصانعنا وأموالنا وجهودنا وتركتنا على قارعة الطريق. إلا إن المسؤولين يقولون إن الحكومة حاولت أن تفعل شيئا للعاطلين لان المسؤولية لا تقع على الزمن الجديد بل على سياسات النظام السابق الذي دمر البلد وادخله في حروب ساقت شبابه وتجاره وصناعييه إلى الحروب ومن ثم حرب الحصار التي دمرت كل شيء ليأتي بعدها الإرهاب..ويشير رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق كطيفة الخيكاني من أن تلك السياسيات هي التي تسببت بكل هذه الخسائر ولكن علينا ألا ننسى الإرهاب وضعف التخطيط الحكومي الحالي ..مشيرا إلى إن أعداد العاطلين ما كان لها أن تزداد لو كانت هناك إجراءات عملية مبكرة وليست آنية أو متأخرة على الأقل..إلا إن الخيكاني يقول إن الحكومة سعت من جانب اخر ان تساهم بحل هذه المشكلة عن طريق إطلاق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل أو توزيع قروض ميسرة لمساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم ومن ضمن هذه التوجهات بناء مركز لتدريب وتطوير العاطلين الذين لا يمتلكون مهنة معينة لتساعدهم في الحصول على فرصة عمل تمكنهم من العيش بكرامة..مشيرا إلى إن مركز التدريب قد لا يبدو حلا لكنه هدفا سيكون له أهمية في المستقبل لو أحسن الاختيار ووضع الدراسات ولو صل على دعم.

مدير مركز التدريب المهني في محافظة كربلاء رئيس مهندسين عدنان مجيد عزيز صرح بأهداف المركز الذي تم انجازه في المدينة لأول مرة بعد أن بلغت كلفته نحو أربعة مليارات..ويوضح في تصريحه أن المركز يضم عدة أقسام وورش للتدريب من أهمها الورشة الميكانيكية العامة وورشة لصيانة وكهربائيات السيارات وأخرى للخراطة والفريز واللحام وهناك أقسام مشتركة لكلا الجنسين كقسم الخياطة وقسم الحلاقة إضافة إلى ورشة لصيانة الموبايل وأخرى للتصوير الفوتوغرافي.. ويبين إن التخلص من البطالة ربما لا يأتي من خلال الاكتفاء بإنشاء هذا المركز ولكنه احد الحلول كونه حلقة الوصل بين العاطلين فعلا عن العمل وبين المؤسسات التي تبحث عن أيدي عاملة وكذلك هو يدرب غير الكفوئين والذين ليس لديهم القدرة على الإفصاح عن مواهبهم وقدراتهم لذلك فان المركز فتح دورات مثلا لتعليم اللغة الانكليزية ودورات لتعليم الحاسوب وكذلك لتصليح وبرمجة وتجهيز الحاسبات إضافة إلى دورات خاصة لقيادة وإدارة المشاريع (الكاب) موضحا إن مدربي الدورات هم من الكوادر الهندسية التابعة للدائرة وهم ذوو خبرات عالية ولدينا متخصصون في اغلب المجالات وسيتم إدخالهم في دورات تطويرية لزيادة الخبرات إضافة إلى انه في حال حاجة المركز لخبراء في اختصاصات غير متوفرة لدينا فسيتم الاستعانة بالقطاع الخاص لرفدنا بما نحتاج..

عـــــين

عيد المدى

■ عبد الخالق كيطان

في بلاد مثل بلادنا أدمنت الصحافة فيها أن تكون حلقة من حلقات الهرم الحكومي، وأدمن الصحفيون والكتاب فيها أن يكونوا جزءاً من تلك الحلقة، لأن الذي يرفض ذلك سيجد نفسه بلا عمل، ينبثق مشروع جريدة المدى بوصفها جريدة غير ملزمة بأن تكون جزءاً من آلة الحكومة، وهو أمر يتطلب الكثير، وابرز ما يتطلب الاستقلالية.

وبالفعل فإن المدى، الجريدة، تكاد تكون الوحيدة في العراق التي تصدر بمال غير حكومي ويقوم على تحريرها من الألف إلى الياء صحفيون وكتاب غير مرتبطين بالحكومة، وغير خاضعين، بالنتيجة، لاشتراطاتها. ستكون المغامرة صعبة، ولكنها مفعمة بالحرية.

بدأت الكتابة في جريدة المدى بعيد تأسيسها مباشرة، وكنت أكتب لها من مقر إقامتي خارج العراق قبل أن أنتقل إليه. شجعني على ذلك ما تقدم، خاصة بعد أن اطلعت على الصحف العراقية الموجودة على شبكة الانترنت، وملاحظتي أن المدى استقطبت منذ بداياتها نخبة كبيرة من الكتاب والصحفيين العراقيين البارزين في المشهد، وكذلك خطابها الليبرالي في ظل موجة صحافة حزبية. لقد كانت المدى نموذجاً أقرب إليّ من غيرها، ولم أتردد في مراسلتها فوراً لتكون الجريدة التي نشرت فيها أغلب ما كتبت بعد تغيير النظام في المجالين الثقافي والسياسي. بل إن الجريدة نشرت على حلقات كتابي المعنون "شارع دجلة – أوراق من سيرة مبكرة"، الكتاب الذي أتناول فيه، من وجهة نظر شخصية، مشاهداتي أيام انتفاضة آذار ١٩٩١ في مدينة العمارة.

والحق أقول إن المشاريع الخاصة في الصحافة العراقية نادرة في هذا الزمن الملتبس. حيث يسعى السياسي، ويتبعه صاحب المال، إلى تحشيد وسائل الإعلام كلها خلفه، وهو يستطيع عمل ذلك بيسر لسببين: لأننا غير مدربين بشكل كامل وأكيد على صحافة حرة، ولأن الكوادر البشرية التي تعمل في القطاع الإعلامي بحاجة دائماً لأن تعيش وتعمل ولذا فهي لا تملك البديل.

والمدى ليست جريدة فقط، كما تعلمون، إنها مشروع ثقافي وإعلامي متعدد الوجوه والمنابر، ولقد عملت، على سبيل المثال، في مشروع بيت المدى للثقافة والفنون في بداية تأسيسه، هذا المشروع الرائد في العراق، والذي أتمنى له الاستمرار. كنت أقول إن المدى، بمنابرها المختلفة استطاعت أن تقترب كثيراً من النخب المثقفة في العراق بالإضافة إلى الجمهور العام. لقد نظمت المؤسسة فعاليات كثيرة واستقطبت أسماء بارزة ودخلت بقوة إلى واقع العمل المجتمعي ونظمت مبادرات شعبية لافتة. كما أن دار النشر فيها أسهمت ولا تزال في إغناء مكتباتنا الشخصية والعامة، وما إلى ذلك من فعاليات قدمت المؤسسة إلى الناس بوصفها منبراً للأفكار الحرة والليبرالية، الأمر الذي جعلها في مرمى استهداف متواصل من قبل تيارات مختلفة في العراق، أغلبها ظلامي وأكثرها متخلف وجزء لا يستهان به منها حكومي.

وفي ذكرى تأسيس المدى أتساءل بصدق: ترى كيف سيكون عليه الحال لو أن الإعلام العراقي لم يحظ بمؤسسة مثل مؤسسة المدى أو جريدة مثل جريدتنا؟ أنا أدرك أن هنالك عيوناً تقرأ كلامي هذا وتفسره غير الوجهة التي أقصد، وهؤلاء يدمنون الفشل، وأنا لا أعنيهم، ما أعنيه هو أن هذه البلاد ونخبها الثقافية والإعلامية لقادرة بالفعل على خلق مشاريع جديدة كلياً في مشهدنا. مشاريع تودع التبعية المقيتة للسلطة التي عرفناها منذ انهيار النظام الملكي وإلى اليوم، وهي مشاريع تعيد بالضرورة إلى الإعلام العراقي مكانته بوصفه سلطة، كما يقال عنه.

في هذا اليوم، العيد، أستذكر شهداء الصحافة العراقية بإجلال. واستذكر الذين عملوا في المدى باحترام. أقدم باقات الورود لقرائها، وألتمس منهم العذر إن كنت شخصياً قد تسببت لهم بأي أذى أو خيبة أمل. كل عام وأنتم بخير.

شـــــؤون النـــــاس

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

كاريكاتير..... عادل صبري

سائقو (الأوبترا) يشتكون

تقدم عدد من سائقي سيارات الاوبترا الحديثة في مدينة الناصرية إلى القضاء لرفع شكاواهم ضد الشركة العامة للسيارات،والتي باعتهم سيارات اوبترا يفترض بها أن تكون من طراز ٢٠١٠، في حين تبين أنها من طراز ٢٠٠٣ وبلا مواصفات متانة.

وذكر علي خيون، احد سائقي الأجرة والذي استلم سيارته الاوبترا بالقسط الشهري عبر مجلس محافظة ذي قار، ذكر انه اشترى سيارته على انها من طراز ٢٠١٠ وتبين له لاحقا أن طرازها وفقا لما مكتوب في حزام الأمان الأمامي هو ٢٠٠٥ ووفقا لحزام الأمان الخلفي هو ٢٠٠٣ . وأشار إلى أن فرق الطراز من شأنه أن يخفض سعر السيارة بشكل كبير لا سيما وانه اشترى السيارة من الشركة العامة للسيارات بسعر يفوق سعرها في الأسواق المحلية. وذكر أن أهالي محافظة المثنى قاموا برفع دعاوى القضائية ضد الشركة العامة للسيارات، ما دفعها إلى تخفيض سعر السيارة من ٢٢ مليون دينار إلى ١٤ مليون دينار وخفضت الأقساط من ٣٧٥ ألف دينار إلى ٢٥٠ ألف.

بدوره قال ظافر كريم وهو صاحب سيارة أجرة اوبترا انه تعاقد على شراء المركبة على أنها من طراز ٢٠١٠ وهو ما موجود فعلا على صفيحة السيارة، بيد أن حزام الأمان يشير إلى أنها من طراز ٢٠٠٣ وهو ما يكشف عن وجود حالة تزوير.

وأوضح أن التزوير ربما وقع في الميناء أو في بلد المنشأ أو في الشركة التي باعتهم السيارة، مؤكدا انه وقع ضحية عملية غش مجهولة المصير.

إلى ذلك قال السائق ضياء قاسم، انه يقف أمام محكمة الناصرية لتقديم شكوى ضد الشركة المستوردة وضد محافظ ذي قار ، مطالبا بإعادة السيارة أو تخفيض سعرها، من جانبه قال صالح مهدي احد أصحاب السيارات اوبترا، انه استلم السيارة على ضوء دعوة مجلس المحافظة، وتحمل عبء القسط الشهري، لكنه اكتشف أن ثمن المركبة اكبر بكثير من استحقاقها وهي لا تتطابق مع مواصفات الطراز ٢٠١١ و لا تحتوي على مواصفات المتانة، مرجحا أن تتداعى السيارة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات وقبل استكمال أقساطها.

وتبين انه تقدم بشكوى ضد الشركة العامة للسيارات بسبب الغبن الذي لحقه بعد أن تأكد له بعد الاستعانة بالانترنت بان السيارة من طراز ٢٠٠٥ وليس ٢٠١٠. وذكر أن السيارات كانت مخزنة لفترة طويلة على ما يبدو وليست حديثة الصنع ولم تصنع خصيصا للشركة العامة للسيارات.

مؤكدا أنها من أسوأ السيارات التي دخلت العراق لا سيما وان حديد هياكلها لا يزيد على ثلاثة ملم ولا يوفر أي حماية للسيارة من الصدمات.

إلى وزارة المالية

اشتكى مواطنون في اتصالات من عدم قيام المصارف الحكومية بصرف رواتبهم الشهرية بدعوى عدم وجود تخصيصات مالية وإبلاغهم بان عليهم المراجعة بعد (١٠) أيام.

(البينة) تسأل هل يجوز هذا ومعظم المتقاعدين يعتمدون على هذا النزر اليسير من الرواتب في تأمين احتياجاتهم المعيشية خصوصا ونحن في الشهر الفضيل؟

إلى أمانة بغداد

نضع أمام أنظار السيد أمين بغداد محنة سكنة (الزقاق ٣بمحلة٩٠٩ حي الكرادة) الذين بعثوا رسالتهم ، راجين طرحها أمام أنظار السيد مدير عام بلدية الكرادة شخصيا، بعد أن يئسوا من استجابة الموظفين المعنيين في مجاري الكرادة لمعالجة مشكلتهم التي تتركز بحصول تخسفات في مجاري الزقاق من بدايته وحتى نهايته، مما أدى إلى طفح المياه الثقيلة في بيوتهم، وان بعضهم صار مضطرا إلى اللجوء إلى أصحاب التانكرات الحوضية الأهلية لسحب مياه الصرف الصحي من البيوت للوقاية من الأمراض والأوبئة التي تنجم في حالة بقائها.. فعسى أن يستجيب السيد المدير العام لهذا النداء وينقذ سكنة هذا الزقاق من محنتهم.. كما يرجون تخصيص حاوية أو أكثر لجمع النفايات في هذا الزقاق مع التحية.

■ يفاجأ موظفو دوائر الدولة والمواطنون، بإغلاق غير مسبوق بإعلان او إنذار لشوارع وتقاطعات مهمة في اماكن متفرقة من بغداد. مما يؤدي الى تأخير في الوصول بالأوقات المحددة للدوام، وفي بعض الأحيان يكون تأخيرا عن امتحان مهم للطلبة يقرر مصيرهم، ويقول قائل: ان هذه الإجراءات هي أمنية ويتطلبها الوضع الراهن. لا بأس في ذلك..! ولكن يجب أن يدرك مسؤولو الدوائر وإدارات الكليات والمدارس، هذه الأهمية الأمنية، لا أن يمارس بحق الموظفين تطبيق نظام الغيابات الذي يصيب الموظف بالحيف الكبير، الذي أتى بفعل، هو من خارج إدارتهم ليتحملوا وزر أعبائه. وربما تقول هذه الإدارات: ان هذه الحالة تستغل من قبل البعض من الموظفين لتبرير غياباتهم المتكررة عن الدوام ..! نقول إن الإدارة تمتلك حق التقدير الذي يجب ان يكون منصفا في تقييم الموظف المجد والصادق ، عندما تحصل مثل هكذا حالة لا أن يعمم هذا الموضوع على الكل ويتساوى المتسيب مع الذي تحدث معه مثل هكذا حالة طارئة..!

مواطنون: يتساءلون أين وعود مجالس المحافظات؟

مضت ثلاث سنوات على تسلم أعضاء مجالس المحافظات الجدد مهامهم كحكومات محلية تتمتع باستقلال مالي وإداري وسلطات تشريعية ورقابية كفلها قانون انتخابات مجالس المحافظات، وكان المواطن يأمل من المجلس الذي انتخب أعضاءه ان يحققوا بعضا من طموحاته ومتطلباته المشروعة وهي من الحقوق الواجب توفرها في أي مجتمع، خاصة بعد أن شهدت حملاتهم الانتخابية وعودا وتصورات وأفكارا، توسم بها المواطن البسيط المتعب من كثرة عهود ووعود المسؤولين الذين سبقوهم، والتي لم يلمس شيئا منها على ارض الواقع، توسم خيرا وانها قادرة على تلبية مايطمح اليه من أمنيات، واهمها مايتعلق بمجال الخدمات التي تعاني من نقصها، اغلب مناطق بغداد ولذلك ركز هؤلاء طيلة حملتهم الانتخابية على موضوعات توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب والنظافة وحماية البيئة والنقل وغيرها، ولكن ما ان حالفهم الحظ وأصبحوا أعضاء في مجلس المحافظة حتى تناسوا او تنصلوا من وعودهم وتنكروا لناخبيهم في مناطقهم، ترى ماهي انطباعات المواطن وما الذي جناه ولمسه بعد مضي هذه الفترة؟!.المواطن سيف عبد الحق من منطقة بغداد الجديدة يقول: كنا نأمل ان نلمس تغيرا ولو كان بسيطا عندما هرعنا قاصدين مراكز الانتخاب، ولكن الامور بقيت كما كانت في السابق من دون تحسن في الخدمات المقدمة للمواطن وأعطيك دليلا التعليمات التي أصدرها مجلس محافظة بغداد السابق حول إلزام أصحاب المولدات الأهلية بالعمل وفق سياقات معينة لم يلتزم بها احد من هؤلاء لا من حيث ساعات التشغيل ولا من حيث الأسعار ولا التعويض. هذا جانب، والجانب الآخر لم يخصص المجلس حديقة تكون متنفسا للعوائل والأطفال في المنطقة مع وجود أراض عائدة للدولة، والخلل من وجهة نظري المتواضعة، يكمن في اختيار الأذرع التنفيذية في الأحياء، وكلهم من غير الكفوئين والذين يعملون لمصالحهم الخاصة فقط، وهم بالأساس غير منتخبين، وتساءل لفيف من المواطنين من أحياء السيدية والبياع وحي العامل بعد مضي ستة أشهر على انتخابات مجالس المحافظات ماالذي تغير فهل تسلمت الإدارات الجديدة مهامها وباشرت بالعمل؟ وان كانت قد تسلمت فهل أنجزت اي تقدم في المشاريع السابقة؟ وهل حققت وانجزت مشاريع جديدة، والنتيجة لا يرى المواطن امام ناظريه أية دلائل للتغيير نحو الأحسن، بل ان كثيرا من المواطنين لا يعرفون من هم أعضاء مجلس المحافظة الجدد، وماهو دورهم في المجتمع او نوعية العمل الذي يقدمونه للمواطن.. ام ان عملهم يقتصر على إصدار تأييدات السكن مقابل مبالغ نقدية دون وصولات.. اما المواطن ابو بشار من المحمودية فأكد: لم نلمس اي جهد ونشاط لأعضاء مجلس محافظة بغداد بل لم نشاهد أحدا منهم يزور او يسأل عن المنطقة التي أعطته أصواتها وفاز بواسطتها، لقد قلنا الكثير وقدمنا شكاوى عدة على صفحات الصحف وبعضنا زار المجلس وقدم له المطالب المشروعة للمنطقة ولكن شيئا لم يحصل وكأن هذه المطالب للنزهة او الترف وليست حاجات ضرورية للمواطنين والتي طالما تحدثوا عنها اثناء حملاتهم الانتخابية.ودعت المواطنة يسرى سعيد أعضاء مجلس المحافظة الذين حصلوا على أصوات الناخبين الى أن يطبقوا ماقالوه في خطبهم وشعاراتهم الانتخابية على ارض الواقع، لان الحاصل اليوم ان بعض هؤلاء جاء ليستأثر بالرواتب والمكاسب الشخصية دون ان يقدم شيئا يذكر والحديث النبوي يقول(المؤمن لايلدغ من جحر مرتين) ولذلك لن نعطي أصواتنا مستقبلا لكل مقصر من هؤلاء، وتساءل المواطن ابو فهد لماذا تصرف أموال المجلس على مشاريع تخدم جهة واحدة من المجتمع كبناء بوابات واسيجة للجامعات وهناك تخصيصات لذلك في ميزانية الوزارة المسؤولة وترك مشكلات الكهرباء والماء الصالح للشرب التي تهم المواطن أكثر وبصراحة لم المس كمواطن من المجلس المنتخب رغم مرور ستة أشهر على تسلمه المسؤولية أي شيء من الوعود التي قطعوها على أنفسهم.

من يحمي باعة الصحف؟

في كافة أنحاء العالم نشاهد الباعة وهم يحملون بضاعتهم من الصحف لبيعها في التقاطعات المهمة والتجمعات الأخرى.

وهو أمر طبيعي جدا بل وحضاري.

لكن ما يؤسف له أننا في العراق أصبحنا نتعامل مع باعة الصحف كمتسولين وعادة ما يتم القبض عليهم، فقبل أيام قامت دورية من شرطة الكرامة بحملة ويبدو أنها أخطأت فبدلا من القبض على المتسولين، ألقت القبض على باعة الجرائد في ساحة المسبح..

الجهات المعنية، مطلوب تدخل سريع رجاء.